أثر السياسات الأكاديمية على الأمن والتنمية المستدامة

د. محمد مفضي الكساسبة

أستاذ مشارك - قسم إدارة الأعمال
جامعة عمان العربية
المملكة الأردنية الهاشمية

ملخص

تمثل السياسات الأكاديمية إطارًا عامًا يحكم عملية صنع القرارات المتعلقة بمعالجة المشكلات، والقضايا الملحة في التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وإدارة الحوار الاجتماعي بهدف تحقيق المصلحة العامة. وترتكز السياسة العامة بشكل أساسي على الفلسفة التي تتبناها المؤسسة، وتشكل من خلالها المبادئ والاتجاهات العامة التي تحكم مسيرتها، وتحقق التنمية المستدامة.

تهدف هذه الدّراسة إلى قياس أثر السياسات الأكاديمية (التعليمية والتدريبية والبحثية) في كلية الشرطة في أبو ظبي في تعزيز الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تم تطوير استبانة لجمع البيانات من أعضاء هيئة التدريس والطلبة في كلية الشرطة، واستجاب (188) مبحوثًا. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- *جاءت تصوّرات المبحوثين حول مستوى السياسات الأكاديمية (التعليمية والتدريبية والبحثية) في كلية الشرطة متوسطة، في حين كانت تصوراتهم حول مستوى الأمن والتنمية المستدامة مرتفعة.*
- *هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للسياسات التعليمية في كلية الشرطة على الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.*
- *هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للسياسات البحثية في كلية الشرطة على الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.*
- *لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للسياسات التدريبية في كلية الشرطة على الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.*
- *هناك اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين تصورات أعضاء هيئة التدريس والطلبة حول مستوى الأمن والتنمية المستدامة، والسياسات التعليمية والتدريبية والبحثية؛ إذ كان مستوى تصورات الطلبة حول الأمن والتنمية المستدامة، والسياسات التعليمية، والتدريبية، والبحثية، أعلى من مستوى تصورات أعضاء هيئة تدريس.*

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة تم صياغة مجموعة من التوصيات لتعزيز دور السياسات التعليمية والبحثية في كلية الشرطة في الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبعض التوصيات لبناء الربط بين السياسات التدريبية من جانب، والأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة من جانب آخر.

الكلمات المفتاحية: *السياسات الأكاديمية، السياسات التعليمية، السياسات التدريبية، السياسات البحثية، الأمن والتنمية المستدامة، كلية الشرطة في أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.*

* تم استلام البحث في أغسطس 2015، وقبل للنشر في أكتوبر 2015.

مقدّمة

مدخل الدراسة:

إن السياسات العامة حقل متنوع الاختصاص يجمع بين العلم، والفن، أو بين النظريات العلمية من جهة، وبين المهارات العملية التطبيقية، من جهة أخرى. وتختص السياسات العامة بكُلُّ ما تقوم به الحكومةُ من أنشطة، وعمليات من أجل حَلِّ المشكلات التي تواجه المجتمع.

ولعل من التساؤلات التي تثور في مجال السياسات العامة؛ لماذا تتقدم بعض الدول، وتحقق قفزات في نموها الاقتصادي، واستقرارها السياسي، والأمني، والمالي؟ ولماذا تحقق تقدمًا في مراكزها على مؤشرات التنافسية العالمية، ومؤشر التنمية البشرية، وفي غيرها من التصنيفات في التقارير العالمية سواءً التي تتعلق بالتعليم، أو الصحة، أو نوعية الحياة، أو البنية التحتية، أو الشفافية، أو مدركات الفساد، أو ممارسة الأعمال، أو نقل التكنولوجيا وتطبيقها، أو الإدارة الإلكترونية، أو نحوها؟ ولماذا تتصف بعض الدول بالأمن، والطمأنينة، والاستقرار، في حين تتصف دول أخرى بارتفاع معدلات العنف، والجريمة، واختلال الأمن، والتفكك؟ ولماذا تنجح الحكومات في بعض الدول، وتفشل في دول أخرى؟ ولماذا تتسم بعض المجتمعات، أو الدول بالتنظيم، ويغلب على مجتمعات، أو دول أخرى الفوضى، والعشوائية؟

تسعى بعض الدول إلى أن تنسجم السياسات التي تحكم أصحاب القرار في مؤسساتها المختلفة مع سياساتها العامة؛ فإلى أي حد يمكن للسياسات التعليمية والتدريبية والبحثية في كلية الشرطة في أبو ظبي أن تؤثر في الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة؟ لعل الإجابة عن هذا السؤال تتصل بدراسة السياسات الأكاديمية (التعليمية والتدريبية والبحثية)، وتحليل دورها في تعزيز الأمن والتنمية المستدامة، وهو ما جاءت هذه الدراسة للبحث فيه.

مشكلة الدّراسة:

لقد أدركت الحكومات على اختلاف اتجاهاتها الفكرية، وأنظمتها السياسية، أنها بحاجة إلى مساندة، ودعم شعوبها في ما تقوم به من أعمال مختلفة، وما تتخذه من قرارات، في جميع الأوقات والظروف. وحتى يتحقّق لها ذلك، فقد أخذت تسعى جاهدة إلى الاستجابة لمطالب مواطنيها المتنوعة، وحل مشكلاتهم، من خلال مجموعة من البرامج والخطط -والتي يُطلق عليها السياسات العامة- الهادفة إلى تحقيق جملة من المنافع للمواطنين، وتخفيف المعاناة عنهم.

إنّ ما يميز السياسات العامة شمولية نتائجها لشرائح واسعة من المجتمع إن لم يكن المجتمع كله، مما يحتّم الاهتمام برسمها، أو صياغتها بشكل يؤدي إلى تحقيق المنافع المتوقعة عند تنفيذها، وزيادة فرص نجاحها، وتقليل احتمالات فشلها إلى أقل نسبة ممكنة. فالسياسات العامة التي تصاغ بشكل دقيق في الاعتماد على معطيات ومعلومات صحيحة وصادقة، تُجنّب المجتمع الكثير من الإحباط، والآلام، والتضحيات التي تصاحب تنفيذ السياسات العامة المرسومة بشكل غير صحيح، أو السياسات الفاشلة.

أضحى العالم شاشة صغيرة بحكم ثورة التكنولوجيا والاتصالات، وشبكات التواصل الاجتماعي، وهي إحدى آليات العولمة التي مكّنت من تخطّي الحدود، واجتيازها رغم تجلياتها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية. ورغم ما تحمله العولمة من طيات السيطرة والهيمنة والتسلط، وأصبحت الجريمة عالمية لا حدود لها، وعابرة للقارات، ولا تشكل عدوانًا على حرمات الأوطان، واقتصاداتها، وخصوصياتها، ومعتقداتها فحسب، بل شكلت خطرًا على حياة بني البشر قاطبة برًا، وبحرًا، وجوًا، وافتراضيًا؛ على الشبكات الإلكترونية حيث لا وجود مادي على الأرض.

وزادت عولمة الجريمة الأمر تعقيدًا، وأصبح من الصعب مكافحة ظاهرة الإجرام في صورتها الحالية، ذلك أنها لم تعد مرتبطة بزمان معين، أو بحيز مكاني محدود، ولم يعد الأمر يتعلق بأشخاص معينين في ذواتهم يمكن مراقبة سلوكهم، وتحركاتهم المريبة، وتتبع نشاطهم، بل لم تعد الحدود الفاصلة بين الدول قائمة بالنسبة للنشاط الإجرامي. وأضحت دول العالم بأسرها أمام خطورة هذا الوضع مطالبة بالتفكير في إعادة النظر في سياساتها التعليمية والتدريبية والبحثية؛

الأمر الذي ينعكس على الأمن والتنمية المستدامة بصفة عامة، وذلك بإطلاق برامج، وسياسات، واستراتيجيات وطنية تتجاوب مع تطور الجريمة المرتبط بالتقدم التكنولوجي.

وتبرز عناصر مشكلة الدّراسة من خلال الإجابة عن السؤالين التاليين:

- ما أثر السياسات التعليمية والتدريبية والبحثية في كلية الشرطة في أبو ظبي على الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
- هل يوجد اختلاف في تصورات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس حول متغيرات الدراسة (السياسات التعليمية، والسياسات التدريبية، والسياسات البحثية، والأمن والتنمية المستدامة)؟

أهداف الدّراسة:

تسعى هذه الدّراسة للتّعرف إلى:

- أثر السياسات الأكاديمية (التعليمية والتدريبية والبحثية) في كلية الشرطة في أبو ظبي على الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- أثر السياسات التعليمية في كلية الشرطة في أبو ظبي على الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- أثر السياسات التدريبية في كلية الشرطة في أبو ظبي على الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- أثر السياسات البحثية في كلية الشرطة في أبو ظبي على الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- مدى الاختلاف في تصورات المبحوثين حول متغيرات الدراسة (السياسات التعليمية، والسياسات التدريبية، والسياسات البحثية، والأمن والتنمية المستدامة) وفقًا لمتغير الدور الذي يلعبه المبحوثون في الكلية.

أهمية الدّراسة:

تنبع أهمية الدراسة من النقاط التالية:

- ينظر إلى التعليم والبحث العلمي كعنصرين مهمين في عملية التنمية، لذا فإن الاستثمار في التعليم من أولويات التنمية. وبناءً على ذلك فإن مجال تطبيق هذه الدراسة يساعد أصحاب القرار في كلية الشرطة في أبو ظبي، وراسمي السياسات العامة في دولة الأمارات العربية المتحدة في ربط السياسات التعليمية والتدريبية والبحثية بالقضايا الأمنية والتنموية لما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع والبيئة وجميع أصحاب المصالح.
- تأتي أهمية هذه الدراسة للعلماء والباحثين في ضوء التركيز على دراسة متغيرات السياسات التعليمية والتدريبية والبحثية وأثرها على الأمن والتنمية المستدامة، وإثراء الأساس النظري في هذا المجال لسد الفجوة في الدراسات العربية التي تتعلق بمتغيرات السياسات الأكاديمية والجوانب التنموية والأمنية.
- أن تقييم أثر ممارسات وسياسات المؤسسات التعليمية والتدريبية على الأمن والتنمية والبيئة المحيطة يساهم في إعادة النظر في السياسات العامة التي تنتهجها الحكومات العربية لما فيه الخير لشعوبها، ويعزز الثقة براسمي السياسات الذين يعتمدين على الدراسات العلمية ومؤسسات التفكير في اتخاذ القرارات.
- لقد تغير العالم خلال السنوات القليلة الماضية بشكل جذري سواءً تعلق الأمر بتغير المناخ، أو الكوارث الطبيعية، أو الربيع العربي، الأمر الذي انعكس على التقدم العالمي بطرق غير متوقعة لاسيما على النماذج الاقتصادية والإدارية والافتراضات السياسية (Independent Reseach Forum, 2013)، ولعل هذه الدراسة تفتح المجال أمام الباحثين للتفكير بالمتغيرات التي تساهم في التأثير على التنمية المستدامة والأمن.

الأساس النّظري ومراجعة أدبيّات الدّراسة

مفهوم السياسة العامة (Public Policy):

يحتوي وصف السياسة العامة على خيارات الحكومة من الأنشطة التي تخدم المصلحة العامة. فالسياسة العامة تتعلق بمجموعة القرارات التي يتم اتخاذها من قبل الساسة، وتنفيذها من قبل الحكومة لتحقيق الأهداف العامة للدولة؛ بمعنى إن السياسة العامة هي كل ما يخرج من النظام السياسي من قوانين، وقرارات، ولوائح بغض النظر عن طبيعة هذا النظام (الكساسبة، 2012).

ثمة من يُعرف السياسة العامة تعريفًا واسعًا يتصل بعلاقة الوحدة الحكومية ببيئتها (Eyestone, 1971). وهناك من يرى أن السياسة العامة هي تقرير، أو اختيار حكومي للفعل، أو عدم الفعل (Dye, 1975). في حين يعرف رجارد روز السياسة العامة بأنها سلسلة من الأنشطة المترابطة قليلاً أو كثيرًا -ليست قرارات منفصلة- تؤثر نتائجها على من تهمهم مستقبلاً (Rose, 1969). ويعرف كارل فردريك السياسة العامة بأنها برنامج عمل مقترح لشخص، أو لجماعة، أو لحكومة في نطاق بيئة معينة لتحديد الفرص المستهدفة، والمحددات المراد تجاوزها سعيًا للوصول إلى هدف محدد، أو تحقيق غرض منشود (Friedrich, 1963).

ويرى أحد الباحثين أن السياسة العامة أسلوب محدد من نمط الأعمال التي يتخذها المجتمع جماعيًا، أو عن طريق ممثليه لمعالجة مشكلة معينة لتحقيق مصلحة عامة لجميع أفراد المجتمع، أو لفئة محدودة منه (Peters, 1986). ويمكن النظر للسياسة العامة بأنها ممارسة لاتخاذ القرارات، ورسم السياسات العامة في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية، وممارسة أعمالها من أجل حفظ النظام، والأمن لمجتمعها داخليًا، وخارجيًا؛ فهي دليل أو مرشد لوضع توصيات صانعيها موضع التنفيذ العملي من خلال الموائمة بين الوسائل، والأهداف، والإنجاز (الفهداوي، 2001).

ويرى القريوتي (2006) أن السياسة العامة هي كل عمل، أو تعهد بالقيام بعمل، أو امتناع مقصود عن القيام بعمل، أو تعبير عن موقف، تقوم به الحكومة بشكل مباشر، أو غير مباشر، بهدف معالجة مشكلة عامة متوخية بذلك الوصول لحلول يقدر أنها في مصلحة المجموع، ومعتمدة في هذا السبيل على الطرائق العلمية، وأفضل الوسائل ضمن الظروف البيئية المحيطة بها.

ويُعرف الفهداوي (2001) السياسة العامة بأنها تلك المنظومة الفاعلة التي تتفاعل مع محيطها، والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة على البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر البرامج والأهداف والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا، ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية، وتحديد الموارد البشرية والفنية والوسائل التطبيقية، ومتابعتها وتطويرها وتقويمها، تحقيقًا للمصلحة العامة المشتركة في المجتمع.

وتعبر السياسة العامة عن موجّهات القيام بالنشاط، أو هي قواعد تحدد وجهة سير العمل، وتشكل قواعد للقرارات، أو مرشد يستخدم لاختيار الأنشطة التي تخدم أهداف معينة (شابسوغ، 2007).

ويمكن القول أن السياسة العامة هي إطار عام يحكم عملية صنع القرارات المتعلقة بمعالجة المشكلات، والقضايا الملحة في المجتمع بهدف تحقيق المصلحة العامة (الكساسبة، 2012).

وتُعرف السياسة التعليمية بأنها "الاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها" (بكر، 2003)، ويشير هذا التعريف إلى أن السياسة ترتكز على الفلسفة التي تتبناها المؤسسة التعليمية، وتشكل من خلالها الاتجاهات العامة والمبادئ التي تحكم سيرها، كما إن وضع السياسة من مسئولية الإدارة العليا للمؤسسة التعليمية لتنظيم أداء المنظمات الأخرى ووضع الضوابط التي تنسجم معها (الدجني، 2011).

وحدد بكر (2003) خطوات تكوين السياسة في المؤسسات التعليمية بما يلي:

1- استشعار المؤسسة التعليمية لحالة، أو مشكلة، أو ظاهرة، تتطلب رسم سياسة للتعامل معها، وجعلها إطارًا تراكميًا من المعرفة والخبرة المستقبلية في التعامل مع الظروف المشابهة.

2- دراسة تأثيرات المجتمع واحتياجاته، وقوانين الدولة، ومتطلباتها، ومدى تأثيرها على الوضع الداخلي، والسياسات التي ينبغي اختيارها لتنسجم مع مكونات البيئة المحيطة.

3- الاهتمام بالمقارنات الفاعلة بين السياسات التي ستتخذها المؤسسة التعليمية، وتلك التي تتبعها الدول الأخرى في المجال ذاته، مع الأخذ بالاعتبار ضرورة المشابهة للثقافة والقيم السائدة.

4- الاطلاع على الدراسات السابقة ذات التأثير الفاعل في تكوين السياسات، والتواصل الفكري بين المتخصصين في مجال إعداد السياسات للمؤسسات التعليمية.

5- تكوين السياسة التعليمية بحيث تتضمن القيم والأفكار السائدة في المجتمع وصياغتها بشكل عملي، وهذا يتطلب أن تكون السياسات مفهومة المحتوى من جميع العاملين في المؤسسة.

6- تنفيذ السياسة باستخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات، والإفادة منها في اقتراح بدائل مناسبة لتطوير السياسات.

التعليم من أجل التنمية المستدامة

لقد انطلق عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة منذ عام 2005 بهدف تكامل القيم والأنشطة والمبادئ التي ترتبط بالتنمية المستدامة من خلال جميع أشكال التعليم والتعلم، الأمر الذي يساعد في تغيير الاتجاهات والسلوكيات والقيم لضمان مستقبل أكثر استدامة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويلعب التعليم دورًا مهمًا في نشر المعرفة والمعلومات في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة للمجتمع (Gijzen, 2011).

تأخذ التنمية المستدامة اليوم اهتمامًا رئيسًا في السياسة عبر العالم، وقد وضعت جداول الأعمال السياسية المختلفة لتعزيز الاستدامة وجعلها هدفًا سياسيًا في مختلف أنحاء العالم (Burmeister and Eilks, 2013). وتم قبول التعليم من أجل التنمية المستدامة كهدف عالمي في السياسة التعليمية؛ ويعد التعليم من أجل التنمية المستدامة نموذجًا موجهًا بالمهارات يفي بمتطلبات نظريات التعليم (Eilks, 2015).

أصبحت التنمية المستدامة المحرك حول العالم للتعبير عن الحاجة إلى الابتعاد عن نماذج التنمية المهيمنة حاليًا التي يبدو أنها غير قادرة على تحقيق التوازن بين احتياجات الشعوب في السعي لتحقيق السلام والازدهار. وفي الوقت الذي يشهد جميع أنحاء العالم طفرة في الاهتمام بقضايا الاستدامة من قبل الحكومات والمجتمعات والمنظمات والأعمال والصناعة؛ بدأ الكثير من البشر يتفهم أن إنشاء عالم مستدام يتصف بالإنسانية يعتمد على التغييرات الأساسية في الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية ككل، ويدعم ذلك إعادة تشكيل مهمة للمبادئ والقيم، والسلوكيات، وأنماط الحياة (Wals, 2009).

ويقوم التعليم بدور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول العالم المختلفة؛ إذ يُعد الأساس الذي يبنى عليه كل ما تصبو الدول إلى تحقيقه، سواءً من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. إن التعليم مفتاح الارتقاء بجودة السلع والخدمات التي تنتجها المنظمات، وتحسين الإنتاجية، ويعد الطريق لرفع مستويات التوظيف، وبناء قوى عمل ذات نوعية مرتفعة، كما إنه السبيل نحو مستويات معيشية أعلى لجميع أفراد المجتمع (إبراهيم، 2004).

وتوصلت عدد من استطلاعات الرأي العام في الآونة الأخيرة إلى أن هناك قبولاً واسع النطاق حول الحاجة إلى التنمية المستدامة. وإن فهم فاعلية البرامج المجتمعية والمبادرات، والمساعدة في التطوير والنمو المستدام، يتطلب أن يشارك المعلمون والباحثون في هذه العملية أكثر بكثير مما يقوموا به حاليًا (Scott, 2015).

السياسات العامة في المؤسسات الأكاديمية:

تؤدي الجامعات والمؤسسات الأكاديمية مهمة كبيرة في المجالات التنموية؛ إذ يلاحظ في الدول النامية أن ثمة عوامل خارجية لم تؤد مهمتها على الشكل المطلوب؛ كالتقنية والأعمال الاستشارية التي لها تأثير كبير في جوانب الحياة المختلفة، ولاسيما في السياسة والاقتصاد والثقافة والفكر والتعليم، ولم تؤثر تأثيرًا فاعلاً في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ذلك لأن هذه السياسات التنموية تقوم على أساس مفهوم التنمية غير المتوازنة الذي أدى إلى تهميش مهمة الطاقات المحلية المادية والبشرية في المجالات التنموية الاجتماعية والاقتصادية في كثير من الدول النامية (علي، 2012).

يُعد التعليم العالي، والتعليم العام المتغيرين الحاسمين في عملية التنمية، لأن التعليم الرسمي يشكل العنصر الرئيس للتنمية البشرية، لذا فإن الاستثمار في التعليم ينبغي أن يكون على رأس أولويات التنمية. ومع أن التعليم قد يكون من أكثر الاستثمارات تكلفة، إلا أنه يعد الاستثمار الذي يعود بالمردود الأكبر سواءً كان ذلك من قدرات وطاقات اجتماعية، أو من عائدات اقتصادية تمكن المجتمع والإنسان من تخطيط مسار مستقبله ومواجهة تحدياته (أبو فرحة، 2004).

ويُعد البحث العلمي من وسائل نشر المعرفة وإنتاجها، وذلك عبر البحوث العلمية في العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية والإنتاج الأدبي والفني. ويرتبط البحث العلمي ارتباطًا مباشرًا بمتطلبات التنمية في المجتمع بمجالات عدة منها الصناعة والزراعة والخدمات. وللبحث العلمي علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ إذ ثمة نتائج تترتب على هذه العلاقة في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاط التجاري والإداري والتنموي (علي، 2012).

كما يُعد التعليم العالي من أهم المرتكزات للحركة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتشكّل المؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية والجامعات الفضاء الذي من خلاله يتولى الأفراد في المجتمع عمليات التغذية المتبادلة عبر عمليات اكتساب المعرفة والتعليم، والبحث. لذا ينبغي النظر للجامعات على أنها مؤسسات تشغل حيزاً مهمًا في المجتمع ككل، وتقوم بعمليات اجتماعية واقتصادية تتخطى الحرم الجامعي. وتُفسح الجامعات المجال أمام أفراد المجتمع ليواجهوا التحديات عبر الفترات الزمنية المختلفة. من هنا تنطلق أهمية مؤسسات التعليم العالي لتصبح في مواكبة العمليات التنموية ومواجهة التحديات القائمة. لذا فإن الاهتمام بتطوير قطاع التعليم العالي يشكل أولية قصوى في التنمية المستدامة. كما يعد البحث العلمي من أهم الروافد للتجارة، والصناعة، والزراعة، ويساهم في حل المشكلات الاجتماعية، ويعد الاستثمار في البحث العلمي خطوة مهمة في التنمية المستدامة (أبو فرحة، 2004).

مفهوم الأمن والتنمية المستدامة:

تتجه معظم أدبيات التنمية المستدامة نحو تشخيص نظري يضع عملية التنمية الاقتصادية ضمن شبكة من العلاقات الاجتماعية، لما لها من دور في عملية التنمية وسياساتها، ومن هنا يبرز الدور الواضح لمنظمات الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد والجماعات في عملية التنمية جنبًا إلى جنب مع الدور الذي تلعبه الدولة ومؤسساتها (أبو فرحة، 2004).

لم يعد مفهوم الأمن يقتصر على مجرد حماية الأفراد من شرور الجريمة، ومنع وقوع الجرائم، وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للعدالة؛ بل أصبح الأمن يعنى بتأمين مسيرة المجتمع نحو التحسين المستمر لرفاهية أفراد المجتمع، والعمل على الحفاظ على أفضل توازن ممكن لجميع المتغيرات المؤثرة على رفاهية المجتمع، ويؤدي اختلال أي منها إلى حدوث حالة من القلق والخوف أيًا كان نوعه. كما إن حدوث أي خلل في هذا التوازن يتطلب التدخل لإعادة التوازن من جديد لهذه المتغيرات، لذا ظهر ما يسمى الأمن البيئي والذي يعنى بتوازن المتغيرات البيئية بالقدر الذي يساهم في تحقيق رفاهية الفرد، وكذلك الأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والأمن الديموجرافي، والأمن الصحي ونحو ذلك. وعليه

فإن الأمن بمفهومه العصري الشامل، يعني الحفاظ على كل التوازنات التي تتعلق بحياة الفرد وعرضه وماله ورفاهيته ومستقبله (نجيب، 2010).

وبالرغم من التباين في وجهات النظر حول التنمية المستدامة، إلا أن من أبرز تعريفات التنمية المستدامة أنها قيام الأجيال الحالية من البشر بالعمل على توفير حاجاتها في الحاضر دون إغفال المستقبل من خلال الحرص على عدم استنزاف الثروات الطبيعية وادخار أكبر نصيب منها للغد مع بذل أقصى جهد في عدم تلويث البيئة؛ الأمر الذي يمكّن الأجيال القادمة من مباشرة الحياة بالمستوى الذي نعمت به الأجيال السابقة، بمعنى ألا تعيق عمليات التنمية الحالية عمليات التنمية في المستقبل. وثمة من يعرف التنمية المستدامة بأنها التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم اليوم من خلال تقديم حياة آمنة ومستدامة واستقرار اجتماعي مع الحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي (الفيلالي، 1427هـ).

إن خلق العلاقات التحاورية بين الأفراد ومؤسسات المجتمع المختلفة يعد العنصر الأكثر حيوية في التنمية، وتفسح هذه العلاقات المجال للتأثير المتبادل ما بين الأفراد والجماعات ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة، ويضع هذا التوجه مؤسسات الدولة ضمن المحيط الاجتماعي الذي تبني من أجله، ويؤدي هذا الوضع إلى فهم أفضل للدولة، ومفاهيم التحول الاجتماعي، والتغيير السياسي، مما يساعد في مواجهة التحديات السياسية (أبو فرحة، 2004).

لم يكن الأمر مقبولاً أن يتحدث صانعو السياسة قبل خمسة عشر عامًا عن السياسات الأمنية والتنموية في الوقت ذاته، لكنهم اليوم يتحدثون عن الأمن والتنمية والدبلوماسية والديمقراطية كمداخل مشتركة للحكومة لا يمكن فصلها بعضها عن بعض (Tschirgi, 2005).

يُعد الأمن العمود الفقري لأي بيئة تنموية، وينظر إلى الأمن العام باعتباره جزءًا من السياسات العامة، وآلياتها (عودة، 2003)؛ فعند تحليل سياسات التعليم، أو الصحة، أو التصنيع، أو الزراعة، أو التموين، أو غيرها من السياسات التنموية، لا بد من وجود نقاط التقاء بين هذه السياسات والقضايا الأمنية؛ فالأمن العام هو البنية التحتية للسياسات العامة، فعندما يتحقق الأمن والاستقرار تتحقق التنمية بجميع أبعادها، وعناصرها. كما يرتبط الأمن العام بفكرة تطور المجتمع؛ إذ إن الأمن العام يعكس التطور في المجتمع، ومؤسساته، فإذا وجد نظام سياسي منفتح، ومتطور ديمقراطيًا، يكون هناك أمن عام متطور. وقضية الأمن العام قضية محورية وحيوية، وهي مرتبطة بالديمقراطية، فإذا ساد الأمن العام وتعمّق، أصبحت هناك فرص للتطور الديمقراطي، خاصة وأن الديمقراطية تحتاج إلى بيئة آمنة يستطيع الإنسان في ظلها ممارسة المشاركة الديمقراطية.

حينما دعا سيدنا إبراهيم عليه السلام ربّه لنزلاء البيت الحرام قال: ﴿رب أجعل هذا بلدًا آمنًا وأرزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر﴾ (البقرة، آية 126). فطلب لهم الأمن والرخاء، وهكذا يُلاحظ أن الرخاء مرتبط بالأمن في القرآن الكريم ارتباطًا وثيقًا كأعظم نعم الله تعالى. ومن هنا جاءت الضرورة الملحة لوضع سياسات أمنية مواكبة للسياسات التنموية، وذلك للصلة الوثيقة بين السياستين، ويطلق مفهوم السياسة الأمنية لتحقيق التنمية الآمنة على هذه العلاقة الوطيدة بين السياستين، ويمكن في ضوء ذلك تحديد عناصر السياسة الأمنية من أجل التنمية الآمنة كما يلي (عوض، 1990):

1- تقوم السياسة الأمنية على أساس أن الأمن شرط ضروري لحدوث التنمية السليمة والمستدامة؛ ولتحقيق التنمية لا بد من وجود بيئة آمنة تطمئن المستثمرين على سلامة استثماراتهم من التخريب، والتعطيل، والنهب، وإمكانية استمرارها، وديمومتها.

2- على الصعيد التنموي لا بد أن تتضمن دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية تقييمًا للمشروع، وموقعه، وإمكانية استقطاب الموارد البشرية له، والتصميم الهندسي، وخطوات التنفيذ للمشروع، وهذا التقييم الأمني للمشروع يتم تحسبًا لحدوث أخطار مستقبلية ربما تؤثر سلبًا على استمرارية المشروع، وأخذ الاحتياطات اللازمة حيالها.

3- على الصعيد الكلي لا بد من التقييم لبرامج، وخطط التنمية، واستراتيجيتها ككل قبل التنفيذ لتقليل انعكاساتها على الأمن بمختلف أبعاده؛ لأن للتنمية في بعض الأحيان آثار سلبية على البيئة، والناس.

4- تتولى أجهزة الأمن رصد انعكاسات الجهود التنموية على الأوضاع الأمنية أثناء تنفيذ المشروعات، وبعد تنفيذها، للتأكد من أخذ الاحتياطات اللازمة للحيلولة دون حدوث المشكلات الأمنية المتوقعة.

5- يتضمن التقييم النهائي لبرامج وسياسات التنمية عند اكتمال تنفيذها تحليلاً لآثار المشروعات التنموية على الأوضاع الأمنية القائمة والمستقبلية، واتخاذ الخطوات العلاجية لهذه المشكلات، والآثار.

6- تتبلور هذه العناصر في سياسة أمنية شاملة تقوم على الإحصائيات والمعلومات عن الوقائع الفعلية، والتنبؤات المستقبلية للحوادث، والمشكلات الأمنية. وتشمل كل أجهزة منع الجريمة، وضبطها، ومعالجة آثارها، وتشكّل محورًا أساسيًا من محاور السياسات التنموية.

7- لا بد من وضع الأطر التنفيذية الضرورية لصياغة سياسات أمنية فاعلة، وإدراجها ضمن السياسات التنموية، الأمر الذي يقتضي التنسيق بين الأجهزة الحكومية، ومنظمات الأعمال، ومؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الإعلامية، وغيرها لضمان تكامل جهود تنفيذ السياسات الأمنية، والتنموية.

يتضح مما سبق أهمية تكامل حلقات السياسات التعليمية والتدريبية والبحثية من جهة والقضايا الأمنية والتنموية من جهة أخرى. ونتيجة للارتباط الوثيق بين الأمن والتنمية كما يلاحظ من الأدبيات، فقد تبني الباحث الأمن والتنمية المستدامة كمتغير تابع في هذه الدراسة.

طريقة البحث وإجراءاته

منهج الدراسة:

لقد تبنّت الدراسة المنهج الوصفي من خلال دراسة ميدانية، وتمّ استخدام الاستبانة لجمع البيانات من المبحوثين، واستخدام الطّرق الإحصائية المناسبة للتحليل. كما وتمّ الاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية ومراجعة أدبيات الموضوع بهدف بلورة المنطلقات والأسس التي يقوم عليها الأساس النظري للدراسة.

التعريف بكلية الشرطة في أبو ظبي: اختار الباحث كلية الشرطة للدراسة كونها مؤسسة عريقة ومضى على تأسيسها ثلاثة عقود من الزمن. فقد أنشئت كلية الشرطة عام 1985 في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت مدة الدراسة في الكلية سنتين دراسيتين يحصل بعدها الطالب المرشح على درجة الدبلوم في علوم الشرطة. وقد تخرج وفق هذا النظام خمس دفعات، وبلغ عدد الخريجين (567) خريجًا. وتم تطوير منهاج الدراسة والتدريب في الكلية، بصدور القانون الاتحادي رقم (5) لعام 1992، حيث أصبحت مدة الدراسة أربع سنوات. وتقوم الدراسة في الكلية على نظام الساعات المعتمدة. يحصل الطالب المرشح فيها على درجة البكالوريوس في العلوم القانونية والشرطية. وتم إنشاء معهد تدريب الضباط في كلية الشرطة في أبو ظبي، ليتولى مسئولية تنمية قدرات ضباط الشرطة على مستوى الدولة، وزيادة معارفهم، ورفع كفاءتهم، وصقل مهاراتهم وخبراتهم في مجالات العمل الأمني المختلفة من خلال إعداد الدراسات والبحوث القانونية والشرطية. ويعد معهد تدريب الضباط رافدًا مهمًا في مجال تنمية الموارد البشرية، ومتابعة المستجدات في المعارف والعلوم على الساحة العالمية، وربط التدريب بالبيئة المحلية. وبموجب القانون الاتحادي رقم (31) لسنة 2005 تم تعديل مسمى برنامج البكالوريوس ليصبح بكالوريوس العلوم الشرطية والعدالة الجنائية، وتم تطبيق نظام الحقائب التدريبية في التدريس. وتم مع بداية العام الدراسي 2011/2010 فتح برنامج الماجستير في إدارة الشرطة وبرنامج الماجستير في العدالة الجنائية في الكلية. وتقوم رسالة كلية الشرطة على أساس التميز في تقديم أفضل الخدمات التدريبية والأكاديمية والبحثية لجميع الدارسين بالاستغلال الأمثل للموارد التقنية والبشرية والشراكات الفاعلة وفقًا للمعايير العالمية المتطورة.

مجتمع الدراسة والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس والطلبة في كلية الشرطة والبالغ عددهم (1232) فردًا. فإذا كان مجتمع الدراسة (1200) فردًا، فإن العينة المناسبة (291) فردًا (Sekaran and Bougie, 2013)، لذا تم تحديد عتبة الدراسة بـ(500) طالب وعضو هيئة تدريس بهدف الوصول إلى العدد المناسب للعينة. وتم توزيع (500) استبانة على عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة تشكل ما نسبته (40.58 %) من مجتمع الدراسة الكلي باستخدام قائمة أسماء الطلبة وقائمة أعضاء هيئة التدريس في كلية الشرطة. وتم سحب العينة باستخدام جدول الأرقام العشوائية لإتاحة الفرصة لجميع أفراد المجتمع في احتمالية الاختيار في العينة، وتمّ استرداد (188) استبانة صالحة للتّحليل أي ما نسبته (15.26 %) من مجتمع الدراسة الكلي. ويوضح الجدول رقم (1) فئات مجتمع الدراسة، وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة.

الجدول رقم (1)

مجتمع الدراسة وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة

فئات مجتمع الدراسة	عدد مجتمع الدراسة	الاستبانات			
		الموزعة	المستردّة	نسبة الاستبانات المستردة من الموزعة	نسبة الاستبانات المستردة من مجتمع الدراسة
أعضاء هيئة التدريس	54	50	40	%80	% 74.07
الطلبة	1178	450	148	%58	% 12.56
المجموع	1232	500	188	%37.6	%15.26

أداة الدراسة:

تم تطوير أداة الدراسة في ضوء الاطلاع على الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع، لقياس دور السياسات الأكاديمية (التعليمية والتدريبية والبحثية) في الأمن والتنمية المستدامة، وتكوّنت الاستبانة من قسمين هما:

- **القسم الأول:** يتضمّن المعلومات المعبرة عن خصائص المبحوثين المتمثلة في النوع الاجتماعي، والعمر، والخبرة العملية، والمؤهل التعليمي، والدور الذي يلعبه المبحوث بكلية الشرطة.
- **القسم الثاني:** يتضمّن (44) فقرة تقيس جميع متغيرات الدراسة على مقياس (ليكرت Likert) الخماسي والذي يعد مقياسًا فئويًا (Interval Scale) لقياس الفروق بين إجابات المبحوثين (Sekaran and Bougie, 2013). ويبين المُلحق رقم (1) استبانة الدراسة.

ثبات أداة الدّراسة:

تم استخراج معامل الثبات طبقًا لكرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للاتّساق الداخلي لفقرات المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع، وكانت النتائج كما هي موضحة في جدول (2). والذي يتبين منه أنّ معاملات الثبات للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع قد تجاوزت 90%، مما يجعلها نسب ثبات مقبولة جدًا لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي.

الجدول رقم (2)

معامل الثبات للاتساق الداخلي لفقرات المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع

الفقرات في الاستبانة	اسم المتغير	كرونباخ ألفا
13-1	المتغير المستقل (السياسات التعليمية)	0.921
24-14	المتغير المستقل (السياسات التدريبية)	0.947
33-25	المتغير المستقل (السياسات البحثية)	0.945
44-34	المتغير التابع (الأمن والتنمية المستدامة)	0.940

التعريفات الإجرائية:

قام الباحث بصياغة التعريفات الإجرائية الآتية بما يتفق مع الثقافة التنظيمية لكلية الشرطة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

- **السياسات التعليمية:** يقصد بها الإطار العام الذي يحكم العملية التعليمية في كلية الشرطة في أبو ظبي؛ وتتضمن الخطوط العريضة للقضايا التي تتناولها عملية التعليم، وبيئتها، وأساليبها، وتقنياتها، ومعاييرها، وأطراف التعامل معها، وأنظمة التغذية العكسية فيها.
- **السياسات التدريبية:** يقصد بها الإطار العام الذي يحكم العملية التدريبية في كلية الشرطة في أبو ظبي؛ وتتضمن الخطوط العريضة للقضايا التي تتناولها عملية التدريب، وبيئتها، وأساليبها، وتقنياتها، ومعاييرها، وأطراف التعامل معها، وأنظمة التغذية العكسية فيها.
- **السياسات البحثية:** يقصد بها الإطار العام الذي يحكم العملية البحثية في كلية الشرطة في أبو ظبي؛ وتتضمن الخطوط العريضة للقضايا التي تتناولها عملية البحث العلمي، وبيئتها، وأساليبها، وتقنياتها، ومعاييرها، وأطراف التعامل فيها، وأنظمة التغذية العكسية فيها.
- **الأمن والتنمية المستدامة:** يقصد بذلك الاهتمام بمستوى المعيشة للمواطن، والأمن والاستقرار، والنمو الاقتصادي، وتوفير فرص التوظيف والحد من البطالة، واستثمار الموارد الوطنية، وتشجيع الأبحاث التي ترتبط بالأولويات الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن يكون الأمن البنية التحتية لسياسات التنمية، وأن يُؤثر الأمن بشكل إيجابي بالمشاركة الديمقراطية، وبناء البرامج والمشروعات التنموية في ضوء تقييم الأوضاع الأمنية الحالية، والتنبؤ بالأوضاع الأمنية المستقبلية، وبناء سياسات التنمية على أساس التوازن بين متطلبات الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

فرضيات الدّراسة:

تسعى الدراسة إلى التحقق من صحة الفرضيات التالية:

- **الفرضيّة الرئيسة الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسياسات الأكاديمية (السياسات التعليمية والتدريبية والبحثية) في كلية الشرطة على الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:
  - **الفرضيّة الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسياسات التعليمية في كلية الشرطة على الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
  - **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسياسات التدريبية في كلية الشرطة على الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
  - **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للسياسات البحثية في كلية الشرطة على الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **الفرضية الرئيسة الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تصورات المبحوثين حول متغيرات الدراسة (السياسات التعليمية، والسياسات التدريبية، والسياسات البحثية، والأمن والتنمية المستدامة) تُعزى لمتغير الدور الذي يلعبه المبحوثون في الكلية.

أنموذج الدِّراسة:

يوضح الشكل رقم (1) أنموذج الدِّراسة؛ إذ يتكون هذا الأنموذج من ثلاثة متغيرات مستقلة هي: السياسات الأكاديمية (التعليمية والتدريبية والبحثية)، ومتغير تابع هو: الأمن والتنمية المستدامة.

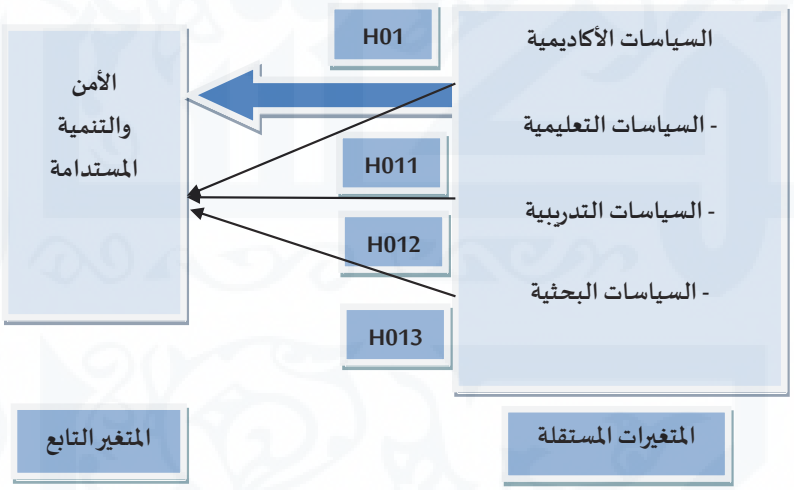

الشكل 1: أنموذج الدِّراسة

عرض البيانات ومناقشة النتائج

خصائص المبحوثين:

الجدول رقم (3)

خصائص المبحوثين

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	174	%92.55
	أنثى	41	%7.45
العمر	25 سنة فأقل	10	%5.3
	30-26 سنة	44	%23.4
	35-31 سنة	26	%13.8
	40-36 سنة	78	%41.5
	50-41 سنة	26	%13.8
	أكثر من 50 سنة	4	%2.1
الخبرة العملية	5 سنوات فأقل	12	%6.4
	6- 10 سنوات	28	%14.9
	11 سنة فأكثر	148	%78.7
المؤهل التعليمي	الدراسات العليا	58	%30.9
	البكالوريوس	114	%60.6
	دبلوم متوسط	6	%3.2
	توجيهي	10	%5.3
الدور في الكلية	عضو هيئة تدريس	40	%21.3
	طالب	148	%78.7

يوضح الجدول رقم (3) أن نسبة الذكور قد بلغت (97.9%) من مجموع المبحوثين، وربما يدلّ ذلك على أنّ نسبة المتدربين والطلبة وأعضاء هيئة التدريس من الذكور في كلية الشرطة أعلى بكثير من الإناث نظرًا لطبيعة عمل الشرطة

والتي تتناسب مع الرجال أكثر من النساء لاسيما الأعمال الميدانية الخطيرة. وفيما يتعلق بمتغير العمر فقد كان ما يقارب ثلثي المبحوثين ضمن الفئتين العمريتين: (26-33 سنة) والفئة العمرية (36-40 سنة). أما فيما يتعلق بمتغير الخبرة العملية فقد كان (78.7%) من المبحوثين ممن تجاوزوا العشر سنوات في الخدمة العملية. ويتضح من الجدول رقم (3) أنّ غالبية المبحوثين ممّن يحملون الشهادة الجامعيّة الأولى كحدّ أدنى. وأن أكثر من ثلثي المبحوثين من الطلبة في الكلية.

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

لأغراض التحليل وتحديد تقديرات استجابات المبحوثين، وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين الذي يتراوح ما بين موافق جدًا (5)، وموافق (4)، وموافق بدرجة متوسطة (3)، وغير موافق (2)، وغير موافق إطلاقًا (1). وتم تقسيم مستويات أهمية إجابات المبحوثين وفقًا للمعادلة التالية:

طول الفئة = (القيمة العليا للإجابة - القيمة الدنيا للإجابة) ÷ عدد مستويات الأهمية

طول الفئة = (5 - 1) ÷ 3 = 1.33

فيكون الحد الأدنى للمستوى المنخفض هو 1، ويمكن حساب الحد الأعلى للمستوى المنخفض كا يلي: 1+1.33 = 2.33، أما المستوى المتوسط فيتراوح بين 2.34- 3.67، ويكون المستوى المرتفع من 3.68- 5.

ويلاحظ من الجدول رقم (4) أن تصورات المبحوثين حول مستوى السياسات التعليمية والتدريبية والبحثية كانت متوسطة، أما تصوراتهم حول مستوى الأمن والتنمية المستدامة فقد كانت مرتفعة. ويمكن ترتيب متغيرات الدراسة حسب المتوسط الحسابي كما يلي: جاء في المرتبة الأولى متغير الأمن والتنمية المستدامة بمتوسط حسابي مقداره (3.8056) على مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، ثم متغير السياسات التعليمية بمتوسط حسابي مقداره (3.5745)، يلي ذلك متغير السياسات البحثية بمتوسط حسابي مقداره (3.5508)، وأخيرًا جاء متغير السياسات التدريبية بمتوسط حسابي مقداره (3.4874).

الجدول رقم (4)

المتوسط الحسابي ومستوى الأهمية لمتغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط الحسابي	مستوى الأهمية
السياسات التعليمية	3.5745	متوسط
السياسات التدريبية	3.4874	متوسط
السياسات البحثية	3.5508	متوسط
الأمن والتنمية المستدامة	3.8056	مرتفع

قبل البدء بتطبيق تحليل الانحدار المتعدّد لاختبار الفرضيّات السّابقة، قام الباحث بإجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار؛ إذ تمّ التّأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) باستخدام اختبار التباين المسموح به (Tolerance) واختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير من متغيرات الدراسة، وتم إجراء اختبار معامل الالتواء (Skewness) للتأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution)؛ مع مراعاة أن تكون قيمة اختبار التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (0.05)، وعدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10)، وتتبع البيانات التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقل عن (1). ويتضح من الجدول رقم (5) أن جميع هذه الشروط قد تحققت ولذلك يمكن إجراء تحليل الانحدار المتعدد.

الجدول رقم (5)

اختبار معامل تضخم التباين، والتباين المسموح به ومعامل الالتواء

المتغير المستقل	VIF	Tolerance	Skewness
السياسات التعليمية	5.253	.190	-.506
السياسات التدريبية	5.988	.167	-.513
السياسات البحثية	4.255	.235	-.813

للتّأكد من صلاحيّة النّموذج لاختبار فرضيات الدّراسة، تم إجراء تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variances). ويتبين من المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (6) ثبات صلاحيّة النّموذج لاختبار فرضيّات الدراسة، استنادًا إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$) ودرجات حرية (184).

الجدول رقم (6)

نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of Variances)

النموذج		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد R2	معامل الارتباط (R)
1	الانحدار	68.787	3					
	الخطأ المتبقي	29.878	184	22.929.162	141.206	* 0.000	.697	.835
	المجموع	98.664	187					

المتغيرات المستقلة: السياسات التعليمية، والسياسات التدريبية، والسياسات البحثية.
المتغير التابع: الأمن والتنمية المستدامة.
* ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$).

ويتّضح من هذا النّموذج أنّ المتغيرات المستقلّة مجتمعة تفسّر ما مقداره (69.7%) من التّباين في الأمن والتنمية المستدامة. الأمر الذي يمكن معه رفض الفرضية الرئيسة الأولى وقبول الفرضية البديلة التي مفادها وجود تأثير للسياسات الأكاديمية في الأمن والتنمية المستدامة.

الجدول رقم (7)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

النموذج Model	المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
	B	الخطأ المعياري	Beta		
ثابت Constant	.767	.168		4.555	*.000
السياسات التعليمية	.263	.106	.231	2.480	*.014
السياسات التدريبية	.037	.099	.037	.372	.710
السياسات البحثية	.555	.078	.599	7.153	*.000

المتغير التابع: الأمن والتنمية المستدامة.
* ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة (α =0.05).

يشير الجدول رقم (7) إلى وجود أثر للمتغير المستقل (السياسات التعليمية) في المتغير التابع (الأمن والتنمية المستدامة)، بدلالة ارتفاع قيم (T) المحسوبة؛ وهي ذات دلالة عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)، الأمر الذي يمكن معه رفض الفرضية الفرعية الأولى، لوجود أثر للسياسات التعليمية في الأمن والتنمية المستدامة. ولعل هذا يشير إلى أن سياسات التعليم في كلية الشرطة تتضمن التركيز على معالجة القضايا الأمنية التي يواجهها المجتمع، وتشجيع الطلبة للتفكير بأبعاد التنمية المستدامة أثناء التعليم.

ويلاحظ من الجدول رقم (7) وجود أثر للمتغير المستقل (السياسات البحثية) في المتغير التابع (الأمن والتنمية المستدامة)، بدلالة ارتفاع قيم (T) المحسوبة؛ وهي ذات دلالة عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)، الأمر الذي يمكن معه رفض الفرضية الفرعية الثالثة لوجود أثر للسياسات البحثية في الأمن والتنمية المستدامة. ولعل هذا يشير إلى أن سياسات البحث العلمي في كلية الشرطة تتضمن تشجيع الأبحاث التطبيقية التي ترتبط بالأولويات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

كما كشفت نتائج الدراسة أنه لا يوجد أثر للمتغير المستقل (السياسات التدريبية) في المتغير التابع (الأمن والتنمية المستدامة)، بدلالة انخفاض قيمة (T) المحسوبة؛ وهي ليست ذات دلالة عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)؛ الأمر الذي يمكن معه قبول الفرضية الفرعية الثانية لعدم وجود أثر للسياسات التدريبية في الأمن والتنمية المستدامة، ويستدلّ من هذه النتيجة أنّ السياسات التدريبية في كلية الشرطة في أبو ظبي لا تتّصل مباشرة بمفهوم الأمن والتنمية المستدامة، ولعلّ هذا يتطلب ضرورة الاهتمام بمفهوم الأمن والتنمية عند رسم السياسات التدريبية في كلية الشرطة مستقبلاً.

لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) في تصورات المبحوثين حول متغيرات الدراسة (السياسات التعليمية، والسياسات التدريبية، والسياسات البحثية، والأمن والتنمية المستدامة) تُعزى لمتغير الدور الذي يلعبه المبحوثون في الكلية، فقد تم إجراء تحليل التباين الأحادي للتحقق من مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تصورات المبحوثين حول متغيرات الدراسة تُعزى لمتغير الدور الذي يلعبه المبحوثون في الكلية. وقد كشفت نتائج هذا التّحليل عن وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة في تصورات المبحوثين حول متغيرات الدراسة تُعزى لمتغير الدور الذي يلعبه المبحوثون في الكلية كما يظهر في الجدول (8).

الجدول رقم (8)

تحليل التباين الأحادي ANOVA للتحقق من مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تصورات المبحوثين حول متغيرات الدراسة وفقًا لمتغير الدور الذي يلعبه المبحوثون في الكلية

المتغير	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
السياسات التعليمية	بين المجموعات	6.002	1	6.002	15.967	*.000
	داخل المجموعات	69.920	186	.376		
	الكلي	75.922	187			
السياسات التدريبية	بين المجموعات	3.439	1	3.439	6.629	*.011
	داخل المجموعات	96.490	186	.519		
	الكلي	99.929	187			
السياسات البحثية	بين المجموعات	11.911	1	11.911	21.540	*.000
	داخل المجموعات	102.851	186	.553		
	الكلي	114.761	187			
الأمن والتنمية المستدامة	بين المجموعات	3.809	1	3.809	7.469	*.007
	داخل المجموعات	94.856	186	.510		
	الكلي	98.664	187			

* ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة (α =0.05).

وللتّحقُّق من مصدر الاختلاف بين فئتي أعضاء هيئة التدريس والطلبة فقد تم احتساب المتوسطات الحسابية لكلّ فئة، ويتّضح من الجدول رقم (9) أنّ تصورات المبحوثين حول متغيرات السياسات التعليمية، والسياسات التدريبية، والسياسات البحثية، والأمن والتنمية المستدامة لدى الطلبة كانت أعلى مما هي عليه لدى أعضاء هيئة تدريس.

ولعل سبب هذا الاختلاف- في تقدير الباحث- يعود إلى أن أعضاء هيئة التدريس على اطلاع على ممارسات أكثر، وتجارب أوسع من الطلبة، الأمر الذي يجعلهم يتطلعون إلى مزيد من التطوير للسياسات التعليمية والتدريبية والبحثية في الكلية، بالإضافة إلى تعزيز الأمن والتنمية المستدامة.

الجدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية لتصورات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس حول متغيرات الدراسة

المتغير	الدور في الكلية	المتوسط الحسابي
السياسات التعليمية	عضو هيئة تدريس	3.2308
	طالب	3.6674
السياسات التدريبية	عضو هيئة تدريس	3.2273
	طالب	3.5577
السياسات البحثية	عضو هيئة تدريس	3.0667
	طالب	3.6817
الأمن والتنمية المستدامة	عضو هيئة تدريس	3.5318
	طالب	3.8796

التّوصيات

في ضوء ما توصّلت إليه الدّراسة من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

1- بما أنّ تصورات المبحوثين حول مستوى السياسات الأكاديمية (التعليمية والتدريبية والبحثية) كانت متوسطة، فهذا يتطلّب العمل على تعزيز الاهتمام بعملية رسم السياسات العامة بكلية الشرطة، لما لها من تأثير كبير في تطوير العملية الأكاديمية من جانب، وانعكاس ذلك على متغيرات الأمن والتنمية من جانب آخر.

2- بما أنّ هناك أثرًا للسياسات التعليمية في الأمن والتنمية المستدامة، فهذا يقتضي تعزيز الاهتمام بالسياسات التعليمية التي تتضمن معالجة القضايا الأمنية والتنموية التي تهم المجتمع، والاستمرار بتشجيع الطلبة للتفكير بأبعاد التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة أثناء عملية التعليم بما يحقق التوازن بين متطلبات الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

3- بما أنّ السياسات البحثية تؤثر في الأمن والتنمية المستدامة، فهذا يتطلب تعزيز الاهتمام بالسياسات البحثية التي تتضمن معالجة القضايا الأمنية والتنموية التي تهم المجتمع، والإبداع والابتكار في حل المشكلات الأمنية، والاستمرار بتشجيع الأبحاث التي ترتبط بالأولويات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

4- بما أنّ نتائج هذه الدراسة لم تشير إلى وجود أثر للسياسات التدريبية في الأمن والتنمية المستدامة، فهذا يتطلّب العمل على إعادة النظر في الأسس التي تبني عليها السياسات التدريبية في كلية الشرطة لتحقيق الانسجام بينها وبين الأمن والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتشجيع المتدربين للتفكير بأبعاد التنمية المستدامة أثناء التدريب.

5- بما أنّ هناك اختلاف بين تصورات أعضاء هيئة التدريس والطلبة حول السياسات التعليمية، والسياسات التدريبية، والسياسات البحثية، والأمن والتنمية المستدامة، فهذا يتطلّب العمل على تعزيز عملية إشراك كل أصحاب المصالح عند رسم السياسات التعليمية، والتدريبية، والبحثية في كلية الشرطة، الأمر الذي يمكن معه تلبية اهتمامات جميع الأطراف ذات العلاقة بعمليات كلية الشرطة.

6- إجراء المزيد من الدّراسات حول مفاهيم السياسات الأكاديمية والقضايا الأمنية والتنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول العربية.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

القرآن الكريم.

- أبو فرحة، ناصر. (2004). «إطار مرجعي للسياسات الاجتماعية: الرؤية التنموية للقطاعات الاجتماعية في فلسطين»، ***رسالة ماجستير غير منشورة***. الجامعة الإسلامية. غزة: وزارة التخطيط.
- إبراهيم، يوسف أحمد. (2004). ***التعليم وتنمية الموارد البشرية في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة***. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- الدجني، إياد علي. (2011). «دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي: دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية»، ***أطروحة دكتوراه غير منشورة***. جامعة دمشق.
- الفهداوي، فهمي خليفة. (2001). ***السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل***. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الفيلالي، عصام بن يحيى. (1427هـ). ***التنمية المستدامة في الوطن العربي. بين الواقع والمأمول***. مركز الإنتاج الإعلامي. جدة: جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي.
- القريوتي، محمد قاسم. (2006). ***رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة***. القاهرة: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
- الكساسبة، محمد مفضي. (2012). ***تحليل السياسات الأمنية: المفاهيم، والتطبيقات، وقصص النجاح***. أبوظبي: كلية الشرطة، إدارة الدراسات العليا.
- بكر، عبد الجواد. (2003). ***السياسات التعليمية وصنع القرار***. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- شابسوغ، يوسف شمس الدين. (2007). ***المنهج العلمي لرسم الاستراتيجية العامة الأمنية في المجتمع المسلم***. الشارقة: مركز بحوث شرطة الشارقة.
- علي، عاصم شحادة. (2012). «تمويل البحث العلمي وأثره على التنمية البشرية: ماليزيا نموذجًا»، ***المستقبل العربي***، العدد 400، 79-93.
- عودة، جهاد. (2003). ***سياسة الأمن العام: مدخل تنفيذ السياسات. القاهرة: منتدى السياسات العامة***، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.
- عوض، محمد هاشم. (1990). «العلاقة بين السياسة الأمنية والتنمية الاقتصادية». في: ***دور العلوم الاجتماعية التطبيقية في ترشيد السياسات الأمنية في الوطن العربي***، الرياض: دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- نجيب، فريدون محمد. (2010). ***المفاهيم الأساسية في عمليات الأمن الداخلي***. أبوظبي: كلية الشرطة، معهد تدريب الضباط.

ثانيًا - مراجع باللغة الأجنبية:

- Burmeister, M. and I. Eilks. (2013). An Understanding of Sustainability and Education for Sustainable Development among German Student Teachers and Trainee Teachers of Chemistry. ***Science Education International***. 24 (2), 167-194.
- Dye, T. R. (1975). ***Understanding the Public Policy***. 2nd Ed., Englewood Cliffs, N. Prentice-Hall.
- Eilks, I. (2015). "Science Education and Education for Sustainable Development – Justifications, Models, Practices and Perspectives", ***Eurasia Journal of Mathematics, Science & Technology Education,*** 11 (1), 149-158.

- Eyestone, P. (1971). ***The Threads of Public Policy: A Study in Policy Leadership***. Indianapolis: Bobbs-Merrill.
- Friedrich, C. J. (1963). Man and his Government. New York: McGrow-Hill.
- Gijzen, H. (2011). ***Education for Sustainable Development Country Guidelines for Changing the Climate of Teacher Education to Address Sustainablility: Putting Transformative Education into Practice***. Jakarta: UNESCO Office.
- Independent Reseach Forum (IRF2015)**.** (2013). ***Post 2015: Framing a New Approach to Sustainable Development***. Policy Paper. [Online], [Retrieved Sep. 11, 2015]. Available: http://www.irf2015.org
- Peters, G. (1986). ***American Public Policy: Promise and Performance***. 2nd ed. New Jersey: Prentice-Hall.
- Rose, R. (1969). Policy Making in Great Britain, London: Macmilan.
- Scott, W. (2015). "Public Understanding of Sustainable Development: Some Implications for Education", ***International Journal of Environmental and Science Education,*** 10 (2), 235-246.
- Sekaran, U. and R. Bougie.(2013). Research Methods for Business: A Skill-Building Approach. 6th ed. John Wiley and sons Inc.
- Tschirgi, N. (2005). "Security and Development Policies: Untangling the Relationship", ***The European Association of Development Research and Training Institutes Conference***, Bonn, September.
- Wals, A. (2009). ***Learning for a Sustainable World***. UNESCO. [Online], [Retrieved Sep 11, 2015]. Available: http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001849/184944e.pdf

الملحق (1)

استبانة الدراسة

الجـزء الأول (المعلومات العامة): يرجى وضع إشارة (X) داخل القوسين اللذين يمثلان الإجابة التي تنطبق عليك في الفقرات الآتية:

النوع الاجتماعي: ( ) ذكر. ( ) أنثى.

العمـــر: ( ) 25 سنة فأقل. ( ) 26 - 30 سنة. ( ) 31 - 35 سنة.

( ) 36 - 40 سنة. ( ) 41 - 50 سنة. ( ) أكثر من 50 سنة.

عدد سنوات الخبرة: ( ) 5 سنوات فأقل. ( ) 6-10سنوات. ( ) 11 سنة فأكثر.

المؤهل العلمي: ( ) دراسات عليا ( ) بكالوريوس. ( ) دبلوم متوسط. ( ) توجيهي.

الدور الذي تؤديه بالكلية: ( ) عضو هيئة تدريس ( ) طالب

الجـزء الثاني: تتعلق الفقرات الآتية بالسياسات الأكاديمية (التعليمية والتدريبية والبحثية) في كلية الشرطة والأمن والتنمية المستدامة، لذا يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية بوضع إشارة (X) في الخانة التي تقابل مستوى الإجابة الذي يتفق مع الواقع العملي في الكلية كما تدركه:

ت	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غيرموافق إطلاقًا
1	تتصف السياسات التعليمية في الكلية بالوضوح.					
2	تهدف السياسات التعليمية في الكلية إلى معالجة القضايا الأمنية التي يواجهها المجتمع.					
3	تهدف السياسات التعليمية في الكلية إلى معالجة مشكلات العمل.					
4	تقوم السياسات التعليمية في الكلية على أساس التنبؤ بمشكلات العمل والتصدي لها قبل أن تقع.					
5	تقوم السياسات التعليمية في الكلية على أساس التنبؤ بالمشكلات الأمنية التي سيواجهها المجتمع والتصدي لها قبل أن تقع.					
6	تقوم السياسات التعليمية في الكلية على أساس إتاحة الفرص للدارسين للتفكير بطريقة مختلفة في التعامل مع القضايا الأمنية.					
7	تقوم السياسات التعليمية في الكلية على أساس توفير البيئة المناسبة للتعلم.					
8	تقوم السياسات التعليمية في الكلية على أساس التوجه لاستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في التدريس.					
9	تقوم السياسات التعليمية في الكلية على أساس التوجه لاستخدام التعليم الإلكتروني.					
10	تقوم السياسات التعليمية في الكلية على أساس الابتعاد عن عملية التلقين في التدريس.					
11	تقوم السياسات التعليمية في الكلية على أساس تطبيق معايير ضبط الجودة في العملية التعليمية.					
12	تقوم السياسات التعليمية في الكلية على أساس تطوير أعضاء هيئة التدريس بشكل مستمر.					
13	تقوم السياسات التعليمية في الكلية على أساس تطوير أنظمة تغذية عكسية للتعرف إلى وجهات نظر أطراف المصالح كافة بالعملية التعليمية.					
14	تتصف السياسات التدريبية في الكلية بالوضوح.					
15	تهدف السياسات التدريبية في الكلية إلى معالجة النقص في معارف المتدربين أو مهاراتهم أو اتجاهاتهم المتعلقة بالعمل.					
16	تقوم السياسات التدريبية في الكلية على أساس إتاحة الفرص للمتدربين للتفكير خارج الحدود في التعامل مع مشكلات العمل.					
17	تقوم السياسات التدريبية في الكلية على أساس توفير البيئة المناسبة للتدريب.					
18	تقوم السياسات التدريبية في الكلية على أساس تشجيع التدريب بالممارسة والتطبيق العملي.					

ت	الفقرة	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غيرموافق إطلاقًا
19	تقوم السياسات التدريبية في الكلية على أساس التوجه لاستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة في التدريب.					
20	تقوم السياسات التدريبية في الكلية على أساس التوجه لاستخدام التدريب الإلكتروني.					
21	تقوم السياسات التدريبية في الكلية على أساس تطبيق معايير ضبط الجودة في العملية التدريبية.					
22	تقوم السياسات التدريبية في الكلية على أساس تطوير المدربين بشكل مستمر.					
23	تقوم السياسات التدريبية في الكلية على أساس تطوير أنظمة تغذية عكسية للتعرف إلى وجهات نظر أطراف المصالح كافة بالعملية التدريبية.					
24	تقوم السياسات التدريبية في الكلية على أساس التنبؤ بمشكلات العمل والتصدي لها قبل أن تقع.					
25	تتصف سياسات البحث العلمي في الكلية بالوضوح.					
26	تهدف سياسات البحث العلمي في الكلية إلى معالجة مشكلات العمل الشرطي.					
27	تهدف سياسات البحث العلمي في الكلية إلى معالجة القضايا الأمنية التي يواجهها المجتمع.					
28	تقوم سياسات البحث العلمي في الكلية على أساس الإبداع والابتكار في حل المشكلات الأمنية.					
29	تقوم سياسات البحث العلمي في الكلية على أساس تشجيع الأبحاث التي ترتبط بمجالات العمل الشرطي.					
30	تقوم سياسات البحث العلمي في الكلية على أساس التوجه لدعم الفرق البحثية متعددة الاختصاصات في المشروعات البحثية.					
31	تقوم سياسات البحث العلمي في الكلية على أساس تطبيق معايير ضبط الجودة في العملية البحثية.					
32	تقوم سياسات البحث العلمي في الكلية على أساس تطوير قدرات الباحثين بشكل مستمر.					
33	تقوم سياسات البحث العلمي في الكلية على أساس تطوير أنظمة تغذية عكسية للتعرف إلى وجهات نظر أطراف المصالح كافة بالعملية البحثية.					
34	ألاحظ اهتمامًا برفع مستوى المعيشة للمواطن في دولة الإمارات العربية المتحدة.					
35	ألاحظ اهتمامًا برفع مستوى الأمن والاستقرار في دولة الإمارات العربية المتحدة.					
36	ألاحظ اهتمامًا برفع مستوى النمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.					
37	ألاحظ اهتمامًا برفع مستوى التوظيف والحد من البطالة في دولة الإمارات العربية المتحدة.					
38	ألاحظ اهتمامًا برفع مستوى استثمار الموارد الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة.					
39	ألاحظ اهتمامًا بتشجيع الأبحاث التي ترتبط بالأولويات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة.					
40	يُعد الأمن البنية التحتية لسياسات التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.					
41	يُؤثر الأمن في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل إيجابي بسياسات المشاركة الديمقراطية.					
42	تُبنى سياسات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة على أساس التوازن بين متطلبات الأجيال الحالية والأجيال القادمة.					
43	تُبنى البرامج والمشروعات التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة في ضوء تقييم الأوضاع الأمنية.					
44	يُخطط لمستقبل المشروعات التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة في ضوء التنبؤ بالأوضاع الأمنية المستقبلية.					

The Influence of Academic Policies On Security and Sustainable Development

Dr. Mohammed Mufaddy Al-Kasasbeh

Associate Professor
Business Administration Dept.
Amman Arab University
Hashemite Kingdom of Jordan

ABSTRACT

Academic policies represent a guideline that governs decision-making for addressing problems and pressing issues in education, research, community service, and managing social dialogue, in order to achieve general interest. The policy is mainly based on the philosophy of the institution, which constitutes the principles and the general directions governing its path and achieve a sustainable development.

The purpose of this study was to measure the influence of academic policies (education, training, and research) of the Police Academy on security and sustainable development. A questionnaire was used to collect data from faculty and students at the Police Academy in Abu Dhabi. One hundred eighty-eight instructors and students were the respondents of the study. The study revealed a number of findings most importantly:

- The respondents' perceptions of the level of education, training, and research policies were moderate, while the respondents' perceptions of the level of security and sustainable development were high.
- There is a statistically significant influence of education policies on security and sustainable development at the level of significance (0.05).
- There is a statistically significant influence of research policies on security and sustainable development at the level of significance (0.05).
- There is no statistically significant influence of training policies on security and sustainable development at the level of significance (0.05).
- There were statistically significant differences at the level of significance (0.05) in the respondents' perceptions of the level of security and sustainable development, education, training, and research policies attributed to the role that the respondents play at the Police Academy; The students' perceptions level of security and sustainable development, education, training, and research policies was higher than the perceptions level of faculty.

Based on the reached results, a set of recommendations was proposed to enhance the role of education and research policies in security and sustainable development, and to build a link between training policies from one side, and security and sustainable development from another side.

Keywords: Academic Policies, Education Policies, Training Policies, Research Policies, Security and Sustainable Development, Police Academy in Abu Dhabi, UAE.